دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعزيز العمل الإنساني

أثناء النزاعات المسلحة

“The Role of the International Committee of the Red cross in promoting humanitarian work during armed conflicts”

د. منى عادل رجب

دكتوراه في القانون الدولي

تاريخ النشر: 2025-06-28

تاريخ القبول: 2025-03-18

تاريخ الاستلام: 2025-12-09

المخلص:

تقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) منارة أملٍ وعاونٍ إنسانيٍّ في خضمّ الفوضى والدمار اللذين يصاحبان النزاعات المسلحة. تأسست اللجنة الدولية عام ١٨٦٣، وترتكز رسالتها على مبادئ الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوعية، والوحدة، والعالمية. تُوجّه هذه المبادئ عملياتها وتضمن قدرة المنظمة على الاستجابة بفعالية للالتزامات بتعاطف وكفاءة.

أثناء النزاعات المسلحة، تلعب اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورًا حاسمًا في تقديم المساعدات الطارئة، وحماية أرواح الضحايا وكرامتهم، وتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وتتعدد جهود المنظمة، وتشمل إيصال المساعدات الطبية، والغذاء، والمياه، والمأوى إلى المتضررين من النزاعات، بالإضافة إلى البحث عن المفقودين ولمّ شمل الأسر المشتتة. كما تشارك اللجنة الدولية في المناصرة والحوار مع جميع الأطراف المتورطة في النزاعات لضمان حماية المدنيين واحترام قواعد الحرب.

من أهم جوانب عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر التزامها بالحياد وعدم التحيز. من خلال الحفاظ على هذه المبادئ، تتمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول إلى مناطق النزاع التي غالبًا ما يصعب على المنظمات الإنسانية الأخرى الوصول إليها. يُعد هذا الوصول حيويًا لإجراء التقييمات الميدانية، وتقديم المساعدات، ومراقبة معاملة المحتجزين. يتيح حياد اللجنة الدولية لها العمل في بيئات تُعد فيها الثقة والتعاون من جميع الأطراف أمرًا ضروريًا لسلامة ونجاح مهماتها.

علاوة على ذلك، تتجاوز جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر الإغاثة الفورية. تعمل المنظمة بلا كلل على تثقيف وتدريب الأفراد العسكريين والمسؤولين الحكوميين والمدنيين على مبادئ القانون الدولي الإنساني، بهدف تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان وقواعد الحرب. ويسعى هذا النهج الوقائي إلى التخفيف من آثار النزاعات والحد من معاناة السكان المتضررين.

باختصار، يُعد دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعزيز العمل الإنساني أثناء النزاعات المسلحة أمرًا لا غنى عنه. فهي لا تقدم المساعدات والحماية الضرورييتين فحسب، بل تدعو أيضًا إلى معاملة أكثر إنسانية لأولئك الذين وقعوا في مرمى نيران الحرب. ولا تزال جهودها المستمرة لدعم القانون الدولي الإنساني ودعم الفئات الأكثر ضعفًا تُحدث تأثيرًا عميقًا على المشهد الإنساني العالمي.

Summary:

The International Committee of the Red Cross (ICRC) stands as a beacon of hope and humanitarian aid in the midst of the chaos and devastation that accompany armed conflicts. Established in 1863, the ICRC's mission is rooted in the principles of humanity, impartiality, neutrality, independence, voluntary service, unity, and universality. These principles guide its operations and ensure that the organization can effectively respond to crises with compassion and efficiency.

During armed conflicts, the ICRC plays a crucial role in providing emergency assistance, protecting the lives and dignity of victims, and promoting compliance with international humanitarian law (IHL). The organization's efforts are multifaceted, encompassing the delivery of medical aid, food, water, and shelter to those affected by conflict, as well as the tracing and reuniting of separated families. The ICRC also engages in advocacy and dialogue with all parties involved in conflicts to ensure the protection of civilians and respect for the rules of war.

One of the key aspects of the ICRC's work is its commitment to neutrality and impartiality. By maintaining these principles, the ICRC gains access to conflict zones that are often inaccessible to other humanitarian organizations. This access is vital for conducting field assessments, delivering aid, and monitoring the treatment of detainees. The ICRC's neutrality allows it to operate in environments where trust and cooperation from all sides are essential for the safety and success of its missions.

Moreover, the ICRC's efforts extend beyond immediate relief. The organization works tirelessly to educate and train military personnel, government officials, and civilians on the principles of IHL, aiming to foster a culture of respect for human rights and the rules of war. This preventive approach seeks to mitigate the impact of conflicts and reduce the suffering of affected populations.

In summary, the ICRC's role in promoting humanitarian work during armed conflicts is indispensable. The ICRC not only provides critical aid and protection but also advocates for a more humane treatment of those caught in the crossfire of war. Its ongoing efforts to uphold international humanitarian law and support the most vulnerable continue to make a profound impact on global humanitarian landscapes.

مقدمة

تحرص اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها منظمة إنسانية مستقلة على ضمان مبادئ القانون الدولي الإنساني، فتقوم من أجل تحقيق هدفها بإعداد برامج التوعية والتدريب على القيم الإنسانية المُتعارف عليها عالمياً، كما تقوم بالمبادرة لتقديم الإمدادات للإغاثة بأسلوب يُساهم في الحد من تفاقم الأوضاع الإنسانية، التي تنتج عن أي نزاع مسلح أو أي حالة طوارئ مماثلة، فهي تسهر على التوعية بأهمية العمل الإنساني وتجسيده في الميدان باعتباره جزءاً لا يتجزأ من قواعد القانون الدولي الإنساني، التي تهدف إلى ضمان الحد الأدنى المطلوب من حقوق الإنسان اللازمة لضمان بقاء المدنيين على قيد الحياة في حالة الظروف الاستثنائية.

و نظراً لتزايد الحاجة الملحة إلى الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها المنظمات الإنسانية ، تظهر أهمية هذا البحث في إبراز دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر كأحد أهم المنظمات حيث أنه في الوقت الراهن بسبب هجر المجتمع الدولي للنزاعات التقليدية القائمة بين الدول، وتبنيه نوعاً آخر من النزاعات المسلحة التي يغلب عليها طابع غير دولي متميز، مما غير النظرة في طبيعة وطريقه عمل اللجنة. الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتراف بالجهود التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سبيل تعزيز العمل الإنساني منذ ميلادها، والتي لا تزال في تطور مستمر، خاصة في ظل النزاعات المسلحة الحديثة، وأن جهود اللجنة الدولية لا تقف عند حد عملية التوعية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان فقط، وإنما تمتد لتشمل المساهمة في عملية بناء الدول الخارجة من النزاعات المسلحة، ودون أن تكتفئ أثناء ذلك لجملة العراقيل التي تواجهها، وتعيق أداء المهام الموكلة إليها على أحسن وجه، وسنتناول (بالمطلب الأول) الإستراتيجية التي تتبعها اللجنة في أداء مهامها الإنسانية من أجل تعزيز العمل الإنساني، (المطلب الثاني) عرض لجملة العراقيل التي تُعيق مهامها.

المطلب الأول

استراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أداء

مهامها الإنسانية

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تم تأسيسها منذ قرابة قرن ونصف القرن، وتسعى إلى الحفاظ على قدر من الإنسانية في خضم الحروب؛ ويسترشدها عملها بالمبدأ القائل بوضع حدود للحرب نفسها؛ وهي الحدود لتسيير الأعمال الحربية والحدود لسلوك الجنود المقاتلين، وعرفت مجموعة الأحكام التي وُضعت استناداً إلى هذا المبدأ، والتي أقرتها الأمم بالقانون الدولي الإنساني الذي يُشكل اتفاقيات جنيف حجر أساسه^(١).

وتهتم اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها منظمة إنسانية مستقلة على ضمان مبادئ القانون الدولي الإنساني، ومن أجل تحقيق هدفها تقوم بمهام الحماية الإنسانية وتقديم المساعدة لضحايا الحرب والعنف المسلح، فقد أوكل إلى تلك اللجنة بموجب القانون الدولي الإنساني العمل لصالح الجرحى والمرضى والأسرى والسكان المدنيين المتضررين من تلك النزاعات، فتقوم بإعداد برامج التوعية والتدريب على القيم الإنسانية المتعارف عليها عالمياً؛ كما تضمن تقديم إمدادات الإغاثة بطريقة منتظمة تسمح باستيعاب الأوضاع المتدهورة للفئات التي تتضرر من أي نزاع مسلح أو حالة الطوارئ المماثلة.

ولا ينحصر دور اللجنة في إغاثة ضحايا النزاعات المسلحة، سواءً كانت نزاعاتٍ مسلحةٍ دوليةٍ أو غير دوليةٍ، وإنما يشمل كذلك حالة الطوارئ المماثلة والتي

(١) مجلة الجنان لحقوق الإنسان: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال القانون الدولي الإنساني، قسم حقوق الإنسان، جامعة الجنان، ع ٢، ٢٠١١، ص ٧٣.

تم استثنائها من نطاق تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، وهي التوترات والقتال الداخلي، والحرب ضد الإرهاب، والحرب الوقائية، وحالة الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، هذا ما نستشفه باستقراء أحكام المادة (٥ / ٢ / د) من النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر المنعقد في جنيف ١٩٨٦، والذي عدل بموجب المؤتمر الدولي السادس والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر المنعقد في جنيف ١٩٩٠، وكذا المؤتمر الدولي التاسع والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر المنعقد في جنيف ٢٠٠٦.

وعليه فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بعدة مهام على المستوى الميداني أبرزها العمل الوقائي ودورها في حماية ضحايا النزاعات المسلحة، ونذكر أهم هذه الأدوار في الآتي:

أولاً: اعتماد برامج التوعية والتربية على المبادئ الإنسانية:

استناداً إلى النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر فإنها تُشرف على التطبيق الدقيق والأمثل لقواعد القانون الدولي الإنساني، وهو ما يقتضي منها العمل على التعاون مع كافة الأطراف المتعاقدة من خلال دورها بالتذكير بالحقوق والواجبات بموجب الاتفاقيات الدولية، أصبح ذلك أمراً وجوبياً هاماً لتضمين عملية التذكير، والتوعية عادةً بالقواعد الخاصة بالتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وقواعد حظر الأسلحة، والقواعد الخاصة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة، وفي هذا الأمر تملك اللجنة الدولية صلاحيات تتمثل في حق التوصيف القانوني للنزاع المسلح^(١).

(١) ديفيد ديلابرا: اللجنة الدولية للصليب الأحمر والقانون الدولي الإنساني: دراسات في القانون الإنساني، مرجع سابق، ص ٣٩٤ - ٣٩٥.

وأن ذلك الدور سيؤثر على ما سيطبق من قواعد؛ مما يجعل هذه المهمة شديدة الحساسية والخطورة وكثيراً ما تترك اللجنة الدولية العمل بها؛ لأنها تلاقي أحياناً معارضة من قبل أطراف النزاع، مما سيُعرض جوانب أخرى من دور اللجنة للخطر، وجديرٌ بالذكر أن المعيار الوحيد الذي تقوم بموجبه اللجنة الدولية بصلاحيته التوصيف هو مصلحة الضحايا. ثم أدركت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن المعرفة بالقانون الدولي، الإنساني يجب أن تعد من الإجراءات الوقائية، ولا بد من التركيز على الجهات الفاعلة للنشر في الأوقات المناسبة، وأن من أهم آليات اللجنة الدولية في مجال نشر القانون الدولي الإنساني هو تقديم الخدمات الاستشارية التابعة لها، والهدف منها هو تشجيع البت في نفاذ القانون الدولي الإنساني على الصعيدين الدولي والداخلي، ومُساعدة الدول كذلك على التزود بأدوات قانونية مطابقة للمتطلبات الاتفاقيات الإنسانية لتقديم العون الفني والقانوني للدول، بالإضافة إلى تقديم خدماتها الاستشارية؛ لأنها تُعطي الأولوية للموضوعات الأساسية، التي من أهمها السعي إلى تعميم اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، ومعرفة قواعده ومنع انتهاكه، وحماية الشارات والعلامات المميزة مع الحث على إنشاء لجان وطنية للقانون الدولي الإنساني تهدف إلى نشر قواعده في وقت السلم، فهي تقوم على سبيل المثال لا الحصر بتنظيم حلقات دراسية للتعريف بمبادئ هذا القانون الإقليمية ووطنية، وكذلك تقوم بإصدار مطبوعات شتى من أجل تلبية الحاجات المعرفية بصور واضحة وجيزة تكون في متناول الجميع، مما يحل كل أشكال الغموض بشأن اللجنة الدولية ذاتها أو القانون الدولي الإنساني^(١).

(١) من بين مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال نشر القانون الدولي الإنساني نجد كتاب دليل قانون الحرب للقوات المسلحة، كتيب إدماج القانون دليل الخدمة والحماية متوفره، على الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر.

وافتح دورات لتكوين وتدريب المتطوعين على مبادئ العمل الإنساني وتعليمهم الأساليب التي يجب اتباعها، إذا استدعى الأمر التدخل لإغاثة ومساعدة الضحايا، كما تُشارك في مختلف اللقاءات والموائد المُستديرة التي تعقد حيث تجري مشاورات مع خبراء^(١). تهدف في مجملها إلى التحسس بالعواقب الوخيمة التي تخلفها الأسلحة المتطورة التي تُستخدم في النزاعات المسلحة خاصة في ظل النزاعات المسلحة الحديثة، تغتم اللجنة فرصة المشاركة في المؤتمرات الدولية أو الإقليمية في السعي إلى لفت انتباه الدول إلى أهمية وضرورة تكثيف الجهود الدولية للحد من الاستعمال غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل، واستقطاب أكبر أعداد من المانحين.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تستهدف في إطار برامج التوعية على وجه الخصوص الجهات التي تُحدد مصير الضحايا أو التي بوسعها عرقلة العمل الإنساني وهم أصحاب القرار، أفراد القوات المسلحة وعناصر الشرطة وقوات الأمن، كما تخاطب من خلال برامجها الأوساط المدنية ويصفه اخص فئات الطلاب والشباب باعتبارهم الفئة التي يمكن ان تساهم في تفعيل وتنشيط عمليات الإغاثة^(٢)

ثانياً: عرض المساعدة على ضحايا الظروف الاستثنائية: [توزيع إمدادات الإغاثة والمساعدات]

فانه وفقاً لنص المادة ١٨ من البروتوكول الإضافي الثاني، الذي ينص على انه (١) يجوز لجمعيات الغوث الكائنة في إقليم الطرف الثاني المتعاقد مثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين، ان تعرض خدماتها لأداء

(١) د. عامر الزمالي: مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) اللجنة الدولية للصليب الأحمر: اسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، ٢٠٠٨، ص ١٩٧.

مهامها المتعارف عليها فيما يتعلق بضحايا النزاع المسلح. ويمكن للسكان المدنيين، ولو بناء على مبادرتهم الخاصة، ان يعرضوا القيام بتجميع الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار ورعايتهم أن تبذل اعمال الغوث ذات الطابع الانساني والحيادي البحت وغير القائمة على اي تمييز مجحف، لصالح السكان المدنيين بموافقة الطرف السامي المتعاقد المعني، وذلك حين يعاني السكان المدنيين من الحرمان الشديد بسبب نقص المدد الجوهري لبقائهم كالأغذية والمواد الطبية".

واتضح من هذا النص؛ أنه عندما تكون الحكومة غير قادرة على توفير احتياجات السكان اللازمة لبقائهم أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية، فإنه يُسمح بعمليات الإغاثة التي تقوم بها منظمات من خارج الدولة^(١). فإذا كانت أولوية تقديم المساعدة للضحايا تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدولة المعنية وتندرج ضمن شئونها الداخلية، إلا أن دعم دورها في ذلك يفرض على المنظمات الإنسانية عامةً، واللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفة خاصة، المبادرة بإنقاذ الفئات المتضررة من أي ظرف استثنائي، سواءً كان ذلك بالاستناد إلى اعتبارات أخلاقية أو قانونية^(٢).

فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بجذب انتباه الأطراف إلى التزاماتها تجاه معاملة الضحايا ووسائل وأساليب شن الحرب . والإشارة إلى أن أي إخفاق في القيام بهذه الالتزامات، حيث تقوم بجمع معلومات أولية بفضل وجودها في الميدان

(١) د. ممدوح مجيد: إطلالة على إشكالية: تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني في حالات العنف الداخلي،

ط ١، دار النهضة العربية: القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤١.

(٢) لقد عرف مبدأ السيادة تطوراً ملحوظاً في الساحة الدولية بعدما كانت السيادة تعتبر سلطة تخضع للمجال

المحجوز للدول أصبحت تفسر على أنها مسئولية مشتركة بين أشخاص المجتمع الدولي، لمزيد من

التفاصيل انظر:

Abdel Hamid Hassan: BELANGER Michel,et autres, securite humaine et responsibility de proteger: l'order humanitaire international en question, Archives contemporaines: Paris, 2009 , pp. 114 – 115.

وتواصلها مع الضحايا، مما يُساعدها ويُسهل لها التدخل لدى السلطات الفعلية للعمل على تطبيق مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين عن طريق حماية ضحايا النزاعات المسلحة بمراقبة احترام قواعد سير العمليات العدائية، أو انتهاكات شارات الحماية ويتأتى ذلك بالحوار المستمر مع السلطات السياسية والعسكرية، وفي حال وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني لا تُعلن اللجنة الدولية عن تلك الانتهاكات إلا بتوافر أربع شروط تتمثل في: ١- أن تكون تلك الانتهاكات جسيمة ومتكررة للقانون الدولي الإنساني، ٢- فشل المساعي السرية لدى أطراف النزاع لإيقافها، ٣- وأن يتم رصد هذه الانتهاكات بواسطة مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٤- وأن يكون الإعلان لمصلحة الضحايا.

فاللجنة الدولية تقوم بعمل مزدوج متكامل على المستوى القانوني بتطوير وتفعيل قواعد القانون الدولي الإنساني، وعلى المستوى الميداني بحماية ضحايا النزاعات المسلحة، حيث يقع على عاتق اللجنة واجب الحصول على ترخيص مُسبق، وموافقة من الدولة المعنية لمباشرة نشاطاتها في الميدان. وتنص المواد رقم (١٠/٩/٩/٩) من اتفاقيات جنيف الأربع على التوالي على أنه: "لا تكون أحكام هذه الاتفاقية عقبة في سبيل الأنشطة الإنسانية التي يمكن أن تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أية منظمة إنسانية غير متحيزة، بقصد حماية أو إغاثة الجرحى والمرضى وأفراد الخدمات الطبية والدينية شريطة موافقة أطراف النزاع المعنية^(١).

مفاده اتفاق كل من الطرفين، الطرف المعارض للمساعدة والمعني بها على

(١) تنص المادة رقم (٥) فقرة (٣) من النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على أنه: "يجوز للجنة الدولية أن تقوم بأي مبادرة إنسانية تدخل في نطاق دورها المحدد كمؤسسة ووسيط محايد ومستقلين، وأن تنتظر في أية مسألة تطلب أن تبحثها مثل هكذا"

طبيعة النشاط، نطاقه وأهدافه، وكذلك شروط الدخول وتحديد ممرات ومناطق توزيع مواد الإغاثة كي تتصف بالشرعية^(١).

ويُبرهن الواقع والتاريخ على الدور الأساسي والمهم الذي تؤديه المنظمات الإنسانية في إغاثة السكان مثل منظمة الصليب الأحمر الدولية، إلا أن التدخل لتقديم لمساعدة الإنسانية اصطدم بمبدأين وهما: مبدأ السيادة، ومبدأ عدم التدخل؛ المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة^(٢)، حيث يُعتبر إجراء الحصول على رضاء الدولة الذي تلتزم به اللجنة قبل عرض خدماتها دليلاً على احترامها لسيادة الدولة المتضررة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي يُعتبر مبدأً جوهرياً استقر عليه القانون الدولي، إلا أن استكمال هذا الإجراء ليس بالأمر السهل لعدم امتثال الدول لتنفيذ التزاماتها الدولية، وتسفها في أحيان كثيرة عن إبداء موافقتها أو حتى إبدائها بشروط تعسفية، مما يُعطل أداء مهام اللجنة الدولية وارتفاع عدد الضحايا، وهو الوضع الذي يدفع بهذه الأخيرة إلى خرق شرط الموافقة المُسبقة، ومباشرة عمليات الإغاثة بمختلف أشكالها، ولا يُمكن في ذلك الحين للسلطات المسؤولة عن حماية المدنيين المتواجدين في إقليم الدولة المتضررة أن ترفض أعمال الغوث ذات المساعدة دون أيه أسس معقولة ما دامت تلك الأعمال تخضع لمبدأ حُسن النية^(٣).

(١) روث ابريل ستو فلز: التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة: الانجازات والفجوات، المجلة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، ٢٠٠٤، ص ٢٠٩.

(٢) د. مرقص عبد القادر: التدخل الدولي الإنساني وتراجع السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٤٠. كذلك: ماكغولدرييل كلوديا: مستقبل العمل الإنساني من منظور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، مج ٩٣، ع ٨٨٤، ص ٣٠٩-٣٩١.

(٣) تُعد المساعدات الإنسانية عمل مشروع على الصعيد الدولي، حيث قضت محكمة العدل الدولية في قضية

وعليه فاللجنة الدولية لها الحق في المبادرة الإنسانية بأن تُبادر بمزاولة أنشطة تتعدى تلك الواردة في نصوص الاتفاقيات، ولكن ذلك مرهونٌ بموافقة الأطراف المتحاربة، وعليه فإن اشتراط موافقة المتحاربين يعني أن اللجنة الدولية لا تملك في مثل هذه الحالات سوى أن تعرض على الأطراف المتحاربة مساعدتها في تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني، التي قد تقبل أو ترفض ذلك العرض، إلا أنه إذا لم تكن اتفاقيات جنيف تنص على هذا الحق كان يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفسير خطير، وهو القول بأن تلك الاتفاقيات باقتصارها على النص على اختصاصات محددة للجنة الدولية قد منعت اللجنة الدولية من القيام بأي أعمالٍ لم تنص عليها صراحةً، ولما تمكنت اللجنة الدولية من أن تقوم بأي خدماتٍ تتعلق بمساعدة وحماية ضحايا الحروب^(١). وأكدت على ما سبق المادة رقم (٥٩) من اتفاقية جنيف الرابعة؛ أنه "إذا كان كل سكان الأرض المحتلة أو قسم منها تنقصهم المؤن الكافية، وجب على دولة الاحتلال أن تسمح بعمليات الإغاثة لمصلحة هؤلاء السكان وتوفر لها التسهيلات بقدر ما تسمح به وسائلها"، وتتكون هذه العمليات التي يمكن أن تقوم بها دول أو هيئة إنسانية غير متحيزة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر على الأخص من إرسال الأغذية والإمدادات الطبية والملابس، وعلى جميع الدول المتعاقدة أن تُرخص بمرور هذه الإرسالات بحرية وأن تدخل لها الحماية، ويجوز للدولة التي تسمح بحرية مرور رسالات فيها إلى أراضي يحتلها طرف خصم في النزاع، أن تفتش هذه الرسالات،

=

الأنشطة العسكرية بين نيكارجوا والولايات المتحدة الأمريكية، على أنه ما من شك في أن تقديم مساعدة إنسانية بحث لأفراد أو قوات تتواجد في دولة أخرى مهما كانت السياسية، وإن كانت أهدافها لا يمكن أن تُعتبر تدخلاً غير مشروع، ولا تُشكل أي خرق للقانون الدولي.

(١) د. شريف عتلم: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إنماء وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني،

مرجع سابق، ص ١٥٥.

وتنظم مرورها طبقاً لمواعيد وخطوط سير محددة، وأن تحصل من الدولة الحامية على ضمانٍ كافٍ بأن هذه الرسائل مخصصة لإغاثة السكان المحتاجين، وأنها لن تستخدم لفائدة دولة الاحتلال.

وإذا كانت الدول الحامية تختص بصفة أصلية وفقاً لحكم المادة (٢٣) من اتفاقية جنيف الرابعة بالإشراف على توزيع رسائل الأدوية، والمهمات الطبية، ومستلزمات العبادة المُرسلة حصراً إلى السكان المدنيين، إلا أن دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر يمتد ليشمل مساعدة السكان المدنيين، وعلى الرغم من أن النص لم يذكر اللجنة الدولية أو الهيئات الإنسانية بصفة عامة، إلا أن الواقع العملي يشهد بأن اللجنة الدولية هي التي تتولى هذا الدور، ويرجع ذلك إلى تمتع اللجنة الدولية بخبرة كبيرة في إدارة عمليات الإغاثة، وإلى الثقة الكبيرة التي تُوليها الدول المتنازعة، والدول المانحة للمساعدات لحياد اللجنة الدولية للصليب الأحمر^(١).

ووفقاً لأحكام المادة (١٢٥) من اتفاقية جنيف الثالثة، والمادة (١٤٢) من اتفاقية جنيف الرابعة؛ أنه: "يمكن للدولة الحاجزة أن تمنع أو تفرض قيوداً على هذه الأنشطة، وذلك مراعاةً لتدابير تراها الدولة الحاجزة لضمان أمنها أو لمواجهة أي ضرورة معقولة أخرى"، إلا أن ذات المادتين نصتا على أنه: "يجب الاعتراف بالوضع الخاص للجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا المجال واحترامه في جميع الأوقات، ومن الواضح أن الغرض من ذلك النص الذي يُميز اللجنة الدولية عن غيرها من الهيئات الإنسانية، هو التأكيد على أن القيود التي تفرضها الدولة الحاجزة على الأنشطة سالفه الذكر لا تطبق على اللجنة الدولية، أو على الأقل تكون اللجنة

(١) د. شريف عتلم: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إنماء وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني،

المرجع السابق، ص ١٤٦. ولمزيد من التفاصيل: P.58, Annual Report of ICRC, 1982.

الدولية هي آخر هيئة يمكن أن تُطبق في مواجهتها هذه القيود^(١).

وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر كذلك بنقل الطرود الخاصة بالأسرى، أو المحتجزين المدنيين، وذلك وفقاً لنص المادة (٧٥) من اتفاقية جنيف الثالثة، والمادة (١١١) من اتفاقية جنيف الرابعة، بأنه في الحالات التي تحول فيها العمليات الحربية دون تنفيذ الدول المعنية للالتزام الذي يقع عليها من حيث تأمين نقل الطرود، يجوز للدول الحامية المعنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي هيئة أخرى توافق عليها أطراف النزاع؛ تأمين نقل هذه الطرود بالوسائل المناسبة كالمسك الحديدية والشاحنات والطائرات وما إلى ذلك.

كما تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مساعدة اللاجئين والنازحين داخلياً، حيث دائماً ما تدفع النزاعات المسلحة الدولية العديد من السكان المدنيين إلى النزوح وترك أماكن تواجدهم والتوجه إلى أماكن أخرى داخل ذات الدولة، أو عبور الحدود والجوع إلى دولٍ أخرى بحثاً عن الأمان وهرباً من مخاطر النزاع المسلح، وهذا ما ورد بالمادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تنص على أنه: "يجوز لدولة الاحتلال أن تقوم بإخلاء كُلي أو جزئي لمنطقة محتلة معينة إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لأسبابٍ عسكرية قهرية، ولا يجوز أن يترتب على عمليات الإخلاء نزوح الأشخاص المحميين إلا في إطار حدود الأراضي المحتلة، ما لم يتعذر ذلك من الناحية المادية، ويجب إعادة السكان المنقولين على هذا النحو إلى مواطنهم بمجرد وقف الأعمال العدائية في هذا القطاع"^(٢).

(١) المادة رقم (١٢٥) من اتفاقية جنيف الثالثة، والمادة رقم (١٤٢) من اتفاقية جنيف الرابعة.

(٢) المادة رقم (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة.

Gabor Rona: The ICRC privilege not to testify: confidentiality action, I.Review of Red Cross.p. 845.

لذا يكون اللاجئين والنازحون داخلياً في حاجة إلى إمدادات الإغاثة والمساعدات الطبية والغذائية، وتُعد المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وهي الجهة المسؤولة عن مساعدة وحماية اللاجئين، إلا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بتقديم العون والمساعدة لهم كما تُقدمها للنازحين داخلياً باعتبارهم من الضحايا المدنيين للنزاع المسلح الدولي، وتعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على توزيع الإمدادات للإغاثة والمساعدة لهم وفقاً للأحكام التي تُنظم ذلك في شأن مساعدة المدنيين.

ومكذلك كثيراً ما يُسفر النزاع المسلح غير الدولي عن تشريد واسع النطاق للسكان داخل حدود البلدان، وفي أغلب الحالات يضطر هؤلاء الناس إلى ترك جميع ما يملكونه تقريباً وراءهم ويقطعون مسافات بعيدة غالباً على أقدامهم سعياً إلى ملاذ آمن بعيداً عن القتال وتشتت الأسر، ويفقد الأطفال الاتصال بذويهم أثناء فوضى الفرار، بينما يترك الأقارب المسنون العاجزون عن القيام بمثل هذه الرحلة المضنية لمواجهة مصيرهم، ويفقد اللاجئون والنازحون داخل بلدانهم سبل كسب العيش وتحصيل الدخل، ويعتمد بقائهم من ثم على الأقل في المرحلة الأولى على حُسن إرادة مضيفهم الودية وعمل الوكالات الإنسانية^(١). ونظراً إلى الوضع غير المستقر، يجد الكثير من النازحين داخل بلدانهم فناءهم، لذا فإنهم يُشكلون نسبة عالية من المستفيدين من أنشطة اللجنة الدولية التي تتدخل للوفاء باحتياجاتهم الأكثر إلحاحاً، طالما كانت السلطات الوطنية عاجزة عن القيام بذلك، غير أن اللجنة الدولية تراعي عند قيامها بذلك أن موارد المجتمعات المضيفة، ربما كانت استنفذت تماماً من أجل

(١) د. ممدوح مجيد: إطلالة على إشكالية: تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني في حالات العنف الداخلي،

مرجع سابق، ص ٤١.

إيواء الوافدين الجدد، الأمر الذي يعرض هذه المجتمعات بدورها للخطر ويتركها في مواجهة مصاعب ومخاطر جمة، واستناداً إلى هذا تحدد اللجنة الدولية من هم المستفيدين من برامجها للمساعدة على أن يكون التعرض للخطر، هو العامل الحاسم وليس الانتماء إلى فئة معينة^(١).

ثالثاً: تنظيم عمليات الإغاثة:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بأداء مهام إنسانية بحتة، وتهدف من خلالها إلى تدارك ووضع حد من معاناة البشر، وحماية أرواحهم وكرامتهم في جميع الأحوال، لا سيما في الحالات الطارئة التي تستدعي تدخلها بصفة استعجالية لتقديم المساعدة للضحايا. فإن أشكال المساعدات الإنسانية التي تُبادر بها اللجنة الدولية تختلف باختلاف الأوضاع، إذ أن هناك بعض الحالات التي تستدعي تزويدها بمواد الإغاثة التي تتكون أساساً من مواد غذائية، فضلاً عن الملابس، والإمدادات الطبية، والأدوية، والإسعافات الإستعجالية، لضمان كفاءة حق الجرحى والمصابين في الحياة، والحق في الصحة، والبيئة السليمة، فهي تحرص على توفير المياه الصالحة للشرب وتطهير المخازن وتطعيم الأطفال والمسنين لمنع تفشي الأمراض المعدية والأوبئة^(٢).

(١) روث أبريل ستوفلز: التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة: الإنجازات والفجوات، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ب.ع، جنيف، ٢٠٠٤، ص ١٩٣ - ٢١٩.

(٢) يُستثنى من العمل الإنساني كل ما يتضمن توريد الأسلحة أو غيرها من العتاد الحربي، الذي يُمكن استخدامه أثناء النزاعات المسلحة في أي مساعدة من هذا النوع لا تُعد من قبيل المساعدة الإنسانية، وبالتالي تعتبر فعل غير مشروع دولياً حسبما قضت به محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية والشبه العسكرية بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية.

C.I.F, affaire des activites militaire s et paramilitaires au nicaragua et contre celui-ci (Nicaragua c. etats-unis d amerique), arret 27juin, 1986, (fond), rec.cis.1986.

ووزعت اللجنة الدولية المواد الغذائية إلى أكثر من ٤٥٥,٠٠٠ شخص في ١١ محافظة في سوريا كما منحت

=

هذا بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر في البحث عن الجرحى والموتى والأطفال الذين لا عائل لهم، وتقوم تلك الوكالة متى انقطعت وسائل الاتصال المعتادة بتلقي المعلومات وتجميعها على المستوى المركزي، ثم نقلها إذا ما كان ذلك ممكناً؛ بما يضمن التعرف على الأشخاص الذين تتدخل المؤسسة لصالحهم، كما تتولى هذه الوكالة البحث عن الأشخاص المفقودين والذين انقطعت أخبارهم عن ذويهم، حيث تتم هذه الأنشطة في أغلب الأحيان بالتعاون الوسيط مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، مما يؤدي ذلك إلى سهولة توفير المساعدة المعنوية والنفسية للضحايا^(١).

لا ينطوي دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤخراً على تقديم المساعدات الاستعجالية فقط للضحايا، وإنما امتد إلى غاية أخرى في تقديم مساعدات غير استعجالية، وهي المرحلة الأخيرة من الإعانات والمساعدات التي تُبادر بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتأتي في المرحلة التالية لعمليات الإغاثة المستعجلة، حيث يظهر فيها التحسن لدى الضحايا، فيكون السكان المدنيون في حاجة إلى إعانة لاسترجاع اكتفائهم الذاتي ومنه وضع حد لعمليات الإغاثة والإنقاذ^(٢).

٨٠,٠٠٠ شخص نزحوا بسبب القتال مستلزمات النظافة، والبطانيات، والفرش، والمناشف، والبطاريات القابلة لإعادة الشحن، وأدوات المطبخ وغيرها من البنود الضرورية المنزلية لمزيد من التفاصيل انظر:

Syrie : plus de 90 000 personnes reoivent une aide d'urgence dans tout le gouvernorat d'Alep-[^]<http://www.icrc.org/ara/resources/documents/update/2014/06-16-syria-aleppo-aid.htm>

(١) ديفيد ديلابرا: اللجنة الدولية للصليب الأحمر والقانون الدولي الإنساني: دراسات في القانون الإنساني، مرجع سابق، صف ٤٤١ - ٤٢٢.

(٢) تقوم اللجنة في إطار تقديم مساعدات غير استعجالية بتوفير البذور والوسائل الفلاحية والصيد البحري

وخلصاً ما تقدم، أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كمنظمة دولية غير حكومية لها دورٌ كبير في المجال الإنساني يتجلى من ناحيتين (أولهما): مساهمتها في وضع القانون الدولي الإنساني وتطويره ليتماشى مع مستجدات الساحة الدولية بعد الثغرات التي كانت توجد به في السابق، كما تعمل اللجنة كذلك على دعم القانون الدولي الإنساني وتعزيزه، وذلك عن طريق التأكيد على الغرف الدولي، وعقد الاتفاقات الدولية، وهذا الأمر يساعد على مواجهة الحالات غير المشمولة بالحماية اللازمة في اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين مثل حالات الاضطرابات الداخلية والقتال التي لا تقل خطورةً عن النزاعات المسلحة الدولية أو الغير دولية.

أما الناحية الثانية: أي عملها في الميدان والمتمثل في نشر القانون الدولي الإنساني وإغاثة ضحايا النزاعات المسلحة، حيث لا يتوقف دور اللجنة على وضع قواعد القانون الدولي الإنساني والكشف عنها، وإنما تعمل كذلك على تجسيده على أرض الواقع، فتعمل كذلك على ضمان نفاذ تطويره بالتعريف به ونشره، سواءً أثناء النزاعات المسلحة أو في أوقات السلم عن طريق إصدار المنشورات والمجلات، وعقد دوراتٍ تدريبية إلى غير ذلك، كما تدعو إلى عقد مؤتمرات بمشاركة الدول والمنظمات الدولية بمختلف أنواعها من أجل فتح المناقشة للمسائل المتعلقة بهذا القانون، والبحث عن مدى توافقه مع المستجدات الواردة بساحات القتال، الأمر الذي يؤدي إلى تطويره وتفعيله.

ورغم كل هذا الدور الفعال للجنة الدولية للصليب الأحمر، إلا أنها ما زالت

وما إلى ذلك من الأموال المتبقية من التبرعات التي تحصلت عليها، للتفاصيل أكثر انظر: د. قاسمي يوسف: مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعه مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٣٨.

تعاني من بعض العراقيل التي تواجهها أثناء ممارستها لمهامها وأنشطتهم، ومن أهمها عدم امتلاكها للقوة الإلزامية لإجبار أطراف النزاع على احترام القانون الدولي الإنساني وتطبيقهم، وإنما تكتفي في بعض الأحيان بتقديم الإسعافات والمساعدات اللازمة للضحايا، والتنديد بالإنتهاكات دون امتلاك القدرة على وضع حد لهذه الإنتهاكات مثلما تفعل منظمة الأمم المتحدة وعلى رأسها مجلس الأمن، وعراقيل أخرى سوف نتناولها في المطلب الثاني.

المطلب الثاني

الصعوبات التي تعترض مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر

منذ أكثر من ستون عاماً تم اعتماد اتفاقيات جنيف⁽¹⁾، وكان لهذا الحدث الهام دورٌ محوري في بسط نطاق الحماية المكفولة لضحايا النزاعات المسلحة، مما أدى إلى توسيع نطاق المهام الإنسانية المنوطة باللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإلى تيسير اتصالاتها بالدول والتحاوُر معها، وتتباين النزاعات بمرور الزمن وتتفاوت في شدتها مما يعود بالدمار على ملايين الأشخاص المتضررين في جميع أنحاء العالم، وقد أسفرت الممارسة الراهنة للجنة الدولية للصليب الأحمر على جملة من العقبات التي تواجهها في مسار أداء مهامها الإنسانية، والتي تُعرقل أداء مهامها الإنسانية بأسلوب ناجح وفعال يُخفف من معاناة الضحايا المتضررين من تلك النزاعات حيث تتمحور هذه الصعوبات فيما يلي:

أولاً: استعراض مبدأ السيادة في مواجهة اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

احتراماً لسيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول⁽²⁾، لا تبدأ الهيئات الإنسانية في عملها في الميدان إلا بقبول طرف النزاع، ولكن في كثيرٍ من الحالات لا تحصل المنظمات الإنسانية على تصريح للشروع في عملها، كما توضحه التجربة العملية لهذه المنظمات والهيئات في عددٍ معتبرٍ من الأوضاع عدم إمكاناتها التوصل إلى قبولها من الأطراف المتنازعة، لاسيما في النزاعات ذات الطابع الداخلي،

(1) راجع: خطاب السيد/ جاكوب كانبرغر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بمناسبة الذكرى الستين، لاتفاقيات جنيف، في ١٢ أغسطس ٢٠٠٩.

(2) Annual Report, International committee of the Red Cross, 2014, op. cit., p. 489.

فأين تجد هذه الآليات نفسها أمام دول تتذرع بفكرة السيادة المطلقة، وما مغزى حق المبادرة الذي نصت عليه المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والتي تنص على أنه: "يجوز لهيئته إنسانية غير مُتحيّزة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع".

فتجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر نفسها في كثيرٍ من الأوضاع مجبرةً على عدم تقديم مساعدتها إذا لم يُسمح لها بذلك، سواءً برفض الدول أي تدخل في شؤونها الداخلية وفقاً لنص المادة (٧/٢) من ميثاق الأمم المتحدة، أو برفض الطرف المتنازع غير الدولة^(١)؛ لأنه يقع على عاتق اللجنة الدولية للصليب الأحمر واجب الحصول على ترخيص مُسبق لمباشرة نشاطاتها في الميدان، وإن كان هذا الترخيص المُسبق في حالات النزاعات المسلحة الدولية وحالة الاحتلال لا تُثير أي إشكال، لأن الجهة المخولة لها ذلك معلومة^(٢)، إلا أن الإشكالية تثار في حالة النزاعات الداخلية، ما دام أطراف النزاع هم الحكومة من جهة، والثوار من جهةٍ أخرى، فما هي الجهة المؤهلة للتعبير عن الموافقة، خاصةً وإن كان تدخلها في أراضي تقع تحت سيطرتها، مع العلم أنه لا يُعترف بهم إلا بعد وصولهم إلى السلطة ونجاحهم في الثورة، حيث اكتفت المادة (١٨) من البروتوكول الإضافي الثاني في هذا الشأن بالنص على ضرورة استكمال المنظمات الإنسانية لشروط الموافقة المسبقة ومن

(١) تنص المادة رقم (٢) فقرة (٧) من ميثاق الأمم المتحدة بأنه: " ليس بهذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولةٍ ما".

(٢) حيث يُمنح الترخيص المُسبق من الدولة المعنية وهي كاملة السيادة طبقاً لأحكام المادة (٢٣) من اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩، أما في حالة الاحتلال تحصل على ترخيص من طرف سلطة الاحتلال، وليس السلطة التشريعية باعتبارها المسيطرة الفعلية على السكان إعمالاً لأحكام المادة (٥٩) المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩.

بينها اللجنة^(١)، دون الالتفات للحقيقة المنوه بها أعلاه، الأمر الذي دعى العديد من الدول إلى استغلال هذه الثغرة، شرط إلزامية الحصول على ترخيص مسبق حينما ترغب في اتخاذ أي إجراء ضد دولة أخرى، كرفض السماح بتقديم المساعدات الإنسانية بدون أي مبرر قانوني أو إبداء الموافقة بشروط تعسفية تُساهم في إفراغ اللجنة من مبادئها، كالسماح مثلاً بمرور إمدادات الإغاثة شريطة أن تقدم لضحاياها دون ضحايا الطرف الآخر، ويتم ذلك تحت غطاء محاربة الإرهاب، أو أعمال حفظ الأمن المحلية^(٢). وذلك رغم تأكيد القانون الدولي أن تقديم المساعدات الإنسانية لا يُعد من قبيل التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما توصل إلى ذلك معهد القانون الدولي عن طريق اللائحة الصادرة في ١٣ يونيو ١٩٨٩، وكما أقرته بعد اللوائح الصادرة عن الأمم المتحدة، وأحكام محكمة العدل الدولية، ومن اللوائح التي تنص على الحق في التدخل الإنساني اللائحة رقم ٤٣ فقرة ١٣١ الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٨٨، التي تتعلق بالمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الاستعجال من نفس القبيل^(٣). غير أن المعروف عن "اللوائح" أنها لا تتمتع بالإلزامية القانونية، ويعتبر الالتزام الأدبي محل جدل لدى الفقهاء، وقد أثرت هذه المسألة من قبل، واقترح البعض أن الأمر يستوجب وضع قواعد قانونية تسري على الجميع من أجل تفادي احتجاج الدول الضعيفة بعدم أعمال

(١) المادة رقم (١٨) من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩، المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية المنعقدة بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٧٧.

(٢) ماكغولدريك كلوديا: مستقبل العمل الإنساني من منظور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، مج ٩٣، ع ٨٨٤، ديسمبر ٢٠١١، ص ١١٠.

(٣) راجع القرار على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة: <https://www.un.org>

مبدأ التدخل الإنساني إلا على الضعفاء دون أن يسري على الأقوياء^(١).

ويمكن اعتقاد أن فكرة وضع قواعد قانونية خاصة بالتدخل الإنساني علي الجميع دون استثناء هي نسج من الخيال، استناداً إلى مختلف الاعتبارات، فلا يمكن ذلك إلا بعد إلغاء حق الفيتو بتعديل ميثاق الأمم المتحدة ، وهو امر غير سهل المنال لأنه ما دام حق الفيتو قائماً فلا يمكن الوصول إلى المساواة في المعاملة بين الدول وإلا كيف يُفسر تدهور الأوضاع الأمنية والتعدي على الأرواح والممتلكات دون أن تتمكن الأمم المتحدة من التحرك، على سبيل المثال في العراق وفلسطين، وكيف أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف ضد كل لائحة تتضمن دولة إسرائيل. فما بالنا إذا كانت اللائحة تتضمن إنتقاداً للولايات المتحدة نفسها، وعليه يبقي التدخل في الإقليم الخاضع لأحد الدول المُتمتعة بحق النقد غير مُمكناً، وعلى الأقل في الوضع الراهن^(٢).

فإن ما سبق من مواقف تحد من دور اللجنة في تعزيز العمل الإنساني وضمن تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني، فكلما بادرت بالسعي لتحقيق هذا الهدف المرجو، إلا وتم استعراض مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأن مسئولية حماية حقوق الإنسان تقضي للدول المعنية تدخل اللجنة بدافع إنساني، وهو تعدي على حقها في إداره الأزمات التي تدور في إقليمها^(٣).

(١) د. قاسمي يوسف: مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء النزاعات المسلحة، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٢) كما يظهر الفشل على مهمة الأمم المتحدة في عدم تمكنها من إيقاف العدوان على دولة العراق سنة ٢٠٠٣، على الرغم من اعتراف الأمين العام للأمم المتحدة بأن التدخل الأمريكي في العراق غير متطابق مع ميثاق الأمم المتحدة.

(٣) لامية اوبوزيد: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعزيز العمل الإنساني، مقالات وبحوث، مركز جيل

ثانياً: صعوبة الالتزام بمبادئ العمل الإنساني:

يجب أن يستهدف كل تفكير في مسألة الأمن الحفاظ على الحياد والاستقلال، وعدم تحيز العمل الإنساني وهو شرط لا بد منه، حتى تتمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر من حماية ضحايا الظروف الاستثنائية^(١). ولا يكفي إعلان هذه المبادئ فقط، إنما يجب أن يتم إثباتها واقعياً وعملياً، وهو الأمر الأكثر صعوبة؛ نظراً لعدة اعتبارات يمكن أن نلخصها فيما يلي:

استخدام القوة كوسيلة لحماية المساعدة الإنسانية، أو لتوزيعها في العديد من النزاعات المسلحة، غير أن هذا الاتجاه يناقض مبدئين أساسيين للمساعدة هما: مبدأ عدم التحيز، ومبدأ الحياد؛ لأن العسكريين المكلفين بالعمليات الإنسانية كثيراً ما يُميزون بين الضحايا تبعاً لعقيدتهم الدينية، أو إنتمائهم إلى جماعة سياسية، أو تبعاً لجنسيتهم، حيث يجعلون من المساعدة وسيلة لتنفيذ السياسات الخارجية لدولهم بدلاً من اعتمادها لأغراض إنسانية وهو الهدف المرجو منها.

يؤدي كذلك اشتراك اللجنة مع إحدى القوات المسلحة في تقديم الإغاثات والمساعدات الإنسانية إلى افتقادها كل المصداقية كوسيط محايد، وبالتالي كل الفرص المتاحة لها لأداء مهمتها بهذه الصفة رغم إصرارها على الالتزام بمبادئها بعدم التحيز والاستقلال في ممارسة أنشطتها الإنسانية.

كذلك فإن رفض أحد أطراف النزاع المسلح استفادة الطرف المعارض من

=

البحث العلمي، مجلة جيل حقوق الإنسان، مج ٤، أغسطس ٢٠١٤، ص ١٢٤.

(١) تتمثل المبادئ التي يجب على اللجنة الدولية أن تلتزم بها عند أي مبادرة إنسانية هي: مبدأ الإنسانية، مبدأ الاستقلالية، وكذلك مبدأ الحياد، وعدم التحيز. لمزيد من التفصيل: د. جلال صلاح الدين: الحق في المساعدة الإنسانية، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٨٤ - ٩٧.

المساعدة إحدى الصعوبات التي تُساهم في الحد من أعمال مبادئ العمل الإنساني بالقدر المطلوب؛ لأنه إذا رفضت المنظمات الإنسانية الانصياع لمثل هذه الشروط تُعد بذلك انتهاكاً لمبدأ الإنسانية الذي يُعد الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المساعدات الإنسانية، وإذا قبلت بالشروط التي تُملئها عليها تضع نفسها عُرضةً للانتقاد واتهامها بعدم حيادها وعدم تحيزها.

ويؤثر خضوع المنظمات القائمة بتقديم المساعدات الإنسانية لإرادة المتبرعين على وضعيتها كوسيط محايد بين المتبرعين والمستفيدين، فتضطر بذلك إلى توزيع إمدادات الإغاثة والمساعدة وفقاً لرغباتهم وأهوائهم، مما يكشف عن صعوبة تحقيق استقلالية عمل اللجنة^(١).

ثالثاً: صعوبة تمويل العمل الإنساني:

لبيان الصعوبات المالية التي تُعرقل العمل الإنساني التي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فلا بد من توضيح مصادر تمويلها في المقام الأول قبل الخوض في تعدادها.

تعتمد اللجنة الدولية في تمويلها على التبرعات وفقاً للنظام الأساسي لها؛ تكون الأصول الأساسية للجنة الدولية من مساهمات الحكومات والجمعيات الوطنية، ومن التمويل من المصادر الخاصة كحصولها على بعض المؤلفات وعائدتها من

(١) اضطرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى غلق مكاتبها في سريلانكا بعد ما ألحت عليها الحكومة السيرلانكية على تقديم المساعدات بصفة حصرية بدلاً من تعاملها كوسيط محايد ساهمت في إنقاذ الأرواح وتسهيل الخدمات الطبية. لمزيد من التفاصيل انظر:

Communique de presse 11/68 sri Lanka: le CICR ferme ses bureaux dans le nord du pays 25-3-2011.

الأوراق المالية^(١)، أي أن اللجنة الدولية تعتمد في تمويلها على المساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف، بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية للهلال والصليب الأحمر المنتشرة في شتى بقاع العالم، وكذلك المساهمات المقدمة من المنظمات الوطنية كالاتحاد الأوروبي، بالإضافة كذلك إلى بعض المصادر العامة والخاصة، وذلك لتحصل اللجنة على هذه الأموال بعد توجيه نداءات إلى الدول عادةً ما تكون مرة في كل سنة، كما يمكنها أن توجهها في حالات استثنائية توضح فيها الاحتياجات التي تلبيها^(٢). فان التمويل يتوقف على استعداد المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات المالية للجنة الدولية التي تقدم كل ما في وسعها لتوسيع قاعدة الممولين المنتظمين، وفي بعض الأحيان تطلب الدول نتيجة لصعوبات تتصل

بالميزانية أولاً الرقابة الداخلية لديها تخصيص التبرعات المقدمة للجنة الدولية لأغراض بعينها وتقبل اللجته ذلك إذا لم يضر بتوازن استقلالها وعملياتها، فإذا لم يتحقق هذا الشرط تقوم اللجنة الدولية بإعادة بحث تخصيص التبرع مع الدولة المانحة، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مقبول وهو أمرٌ غالباً غير متوفر ترفض اللجنة الدولية قبول التبرع^(٣).

وعند الرفض فإن اللجته لا تنشر أسباب ذلك لكي تحافظ على مبدأ السرية في تعاملاتها مع الدول. لذا فإنه من الصعب على اللجنة الدولية أن تحصل على كل ما يكفي لتمويل أنشطتها، وذلك بسبب تزايد مهامها وتطورها، وإذ لم تكتمل بالمهام التقليدية المتعلقة بإنقاذ ضحايا النزاعات المسلحة الدولية فقط، بل أصبحت تقوم

(١) المادة رقم (١٥) فقره (١) من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر.

(٢) د. سامح عبد القوي السيد: التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ١٩٣.

(٣) تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أبريل ٢٠٠٨، ص ٤٩.

بعرض خدماتها في حالة النزاعات الحديثة التي نهجها المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث شهدت القارة الأفريقية خاصةً دول الوطن العربي ظهور أزمات ونزاعات داخل المجتمع من نوعٍ خاص كالصراعات العرقية، أو الإثنية التي تنتج أثراً مأساوياً وعدد من الضحايا مرتفع، واعتداءات على الأعيان والممتلكات، التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، لامتياز الأطراف المتنازعة بمراكز غامضة على الصعيد الدولي يسهل عليهم استخدام وسائل مدمرة ترتب عواقب وخيمة على البشرية تستدعي التدخل المُخ لانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي تُمثل تعدياً على الكرامة الإنسانية^(١).

هذا بالإضافة إلى امتداد المهام الإنسانية من المساعدات الاستعجالية ليشمل المهام الخاصة بتحقيق الاكتفاء الذاتي للضحايا، وهي مساعدات غير استعجالية عن طريق إعادة الهياكل الاقتصادية المتضررة إلى ما كانت عليه قبل النزاع، الأمر الذي يتطلب أموالاً طائلة تعجز اللجنة عن تغطيتها.

رابعاً: نقص الظروف الأمنية اللازمة لأداء الآليات لمهامها:

لكي تتمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أداء مهامها الإنسانية في ظروف النزاعات المسلحة، يتحتم على أطراف النزاع توفير الأمن للعاملين في هذا المجال على مختلف انتماءاتهم، ولكن الواقع العملي يبين عكس ذلك إذ نجد أن موظفي المنظمات الإنسانية والخيرية على اختلافها الحكومية وغير الحكومية، الدولية، والإقليمية، خاصةً موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفتها الناشطة الأكثر في هذا المجال غير محصنين من الاعتداءات المختلفة وأخطار تعرضهم

(١) كراينوهل بيير: نهج اللجنة الدولية إزاء التحديات الأمنية المعاصرة: مستقبل العمل الإنساني والمحايد، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع ٨٥٥، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٢ - ١٠.

للقتل^(١).

وهو ما دفع الى انعقاد اجتماع غليون في ١٩ إلى ٢٣ يناير ١٩٩٨، في سويسرا بحضور ١٢٩ دولة^(٢). تم التوصل فيه إلى استنتاجات من بينها أنه: يتعين على اللجنة الاستمرار في مهمتها المتعلقة بحماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة. وتم التصريح فيه كذلك على ممارسة اللجنة الدولية مهامها في ظروف أمنية غير كافية لأسباب عديدة أهمها:

- ظروف فاعلين ومجموعاتٍ مسلحةٍ جديدة وصعوبة فهم النزاعات غير المنظمة.
- نظرة المتنازعين إلى شارة الصليب الأحمر على أنها رمز غربي مما يتبعه استهداف اللجنة الدولية في العمليات العسكرية^(٣).
- اعتبار إكبابه المنظمات الإنسانية في التنسيق بين عمليات إعادة الأمن والسلم والتدابير الهادفة إلى تقديم المساعدات الإنسانية، كما لوحظ أنها لا تُراعي سلوك

(١) د. أحسن كمال: آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغييرات الدولية للقانون الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص ٦٨. وقد فقدت اللجنة الدولية العديد من موظفيها فيها هجمات متعمدة في كل من رواندا، والشيشان في ١٩٩٦، وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٠٠١، كما واجهت أيضاً منظمات أخرى حوادث مؤلمة. وفي عام ٢٠٠٣، عانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من مقتل مندوبها في تبادل لإطلاق النار حيث لقي أحد مندوبيها في بغداد يوم ٨/٤/٢٠٠٣، وآخر يوم ٢٢ يوليو، واثان من موظفيها إثر الهجوم على بعثتها في بغداد في ٢٧/١٠/٢٠٠٣. ونقلت اللجنة الدولية جزءاً من موظفيها إلى العاصمة الأردنية عمان، ولم يتبقى في العراق إلا عددٌ محدود من الموظفين. انظر:

Karl Mattli; Jorg Gasser, A neutral impartial and independent approach: key to ICRC's acceptance in Iraq, op. cit, p.7

(2) Lucius Cafilisch: First periodical Meeting on International Humanitarian Law, Geneva, 19-23-1-1998, International Review of the Red Cross, No. 60, 1998, P.363.

(٣) د. أحسن كمال: آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغييرات الدولية للقانون الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص ٦٩.

الحياد واحترام العادات، بالإضافة إلى أن تبريرات المنظمات الإنسانية لا تكون دائماً إنسانية، ولا تتوفر هذه الأخيرة على الكفاءة، ورغم ذلك تُكَلَّف بمهام^(١).

مما سبق ذكره، يظهر كيف أن الآليات الدولية والوطنية التي أنيط بها العمل على تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني لم تكن على المستوى المطلوب الذي يؤهلها للقيام بالمهمة وأخذ زمام المبادرة، حيث أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر غير مسموح لها بالعمل تحت تسمية أو شارة لا تستجيب للحياد والإنسانية المطلوبة، ومع ذلك تبقى الآمال مُعلقة على اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالدرجة الأولى؛ لأن العمل على تجاوز كل العراقيل في سبيل حماية الأشخاص غير المشاركين في النزاعات المسلحة أو الذين كفوا عن المشاركة من خلال عملها على المستوى الدولي والوطني على احترام مبدأ التمييز، وبالمقابل رغم كل الثغرات التي دُكرت أهمها وبخصوص باقي الآليات، إلا أن كل من هذه الآليات، تبقى مهمة ليس فقط من خلال أدائها الواقعي، بل من خلال دورها القانوني الذي يفترض أن تقوم به، فلا يمكن الاستغناء عن آليات كالنشر والموائمة ولا عن مجهودات الأمم المتحدة.

Lucius Caffisch: First periodical Meeting on International Humanitarian Law, op. cit, P.364. (١)

الخاتمة

وفي الختام، تبقى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) مزراً عالمياً للإنسانية في أوقات النزاعات المسلحة. بفضل التزامها الراسخ بالمبادئ الإنسانية وعدم التحيز، تقوم اللجنة الدولية بدور لا غنى عنه في بقاء ضحايا النزاعات المسلحة، و حالات الطوارئ المماثلة على قيد الحياة لسعيها إلى إغاثة الضحايا بكل السبل الممكنة و المتاحة، سواءً كان ذلك بالتدخل الفوري والمستعجل لتوفير المواد الغذائية، والملبس، والإسعافات الطبية التي يحتاج إليها الضحايا، سواءً كانت مساعدات مادية أو معنوية تهدف من خلالها إلى الحد من الآثار التي ترتبت على النزاعات المسلحة، أو أي حالة مماثلة حتى لا تبقى حياتهم رهينة المساعدات التي تقدمها لهم أي منظمة إنسانية أخرى. و جهودها تمتد إلى ما هو أبعد من تقديم الإغاثة الفورية، لتشمل التثقيف والتوعية وبناء القدرات في المجتمعات المتضررة من أجل تعزيز الأمتثال بقواعد القانون الدولي الإنساني.

إن بحث ودراسة دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر يمكن أن يفتح أبواباً جديدة لفهم عمق تأثير عملها الإنساني ويعزز من دعم المجتمع الدولي لهذه الجهود النبيلة. ومع استمرار التحديات العالمية وزيادة تعقيدات النزاعات، يظل الدور الذي تلعبه اللجنة الدولية أكثر أهمية من أي وقت مضى لضمان تقديم الدعم والحماية لأولئك الذين يعيشون في ظل النزاعات.

بتعزيز التعاون الدولي وتقديم الدعم اللازم، يمكن للجنة الدولية أن تستمر في أداء مهامها الحيوية وإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة الإنسانية في أصعب الظروف.

قائمة المراجع

أولاً : / أ / الكتب باللغة العربية :

- ١ . ديفيد ديلابرا: اللجنة الدولية للصليب الأحمر والقانون الدولي الإنساني: دراسات في القانون الدولي الإنساني، بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة، دار المستقبل العربي: القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٢ . د. ممدوح مجيد: إطلالة على إشكالية: تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني في حالات العنف الداخلي، ط ١، دار النهضة العربية: القاهرة، ٢٠١٣
- ٣ . شريف عتلم: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إنماء وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، ٢٠١٠.
- ٤ . مرقص عبد القادر: التدخل الدولي الإنساني وتراجع السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، ٢٠١٠
- ٥ . ممدوح مجيد: إطلالة على إشكالية: تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني في حالات العنف الداخلي، ط ١، دار النهضة العربية: القاهرة، ٢٠١٣.
- ٦ . سامح عبد القوي السيد: التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، ٢٠١٢
- ٧ . د. جلال صلاح الدين: الحق في المساعدة الإنسانية، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، ٢٠٠٨

ب/ الكتب باللغة الفرنسية :

- 1- Abdel Hamid Hassan: Belanger Michel, et autres, securite humaine et responsibility de proteger: l'order humanitaire international en question, Archives contemporaines: Paris, 2009.

ثانياً : الأطروحات و الرسائل :

١. د. قاسمي يوسف: مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعه مولود معماري، تيزي وزو، الجزائر، ٢٠٠٥
٢. أحسن كمال: آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغييرات الدولية للقانون الدولي المعاصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمر، الجزائر، ٢٠١١.

ثالثاً: المقالات :

١. روث ابريل ستوفلز: التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة: الانجازات والفجوات، المجلة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، ٢٠٠٤
٢. روث ابريل ستوفلز: التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة: الإنجازات والفجوات، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ب.ع، جنيف، ٢٠٠٤
٣. اللجنة الدولية للصليب الأحمر: اسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، ٢٠٠٨
٤. مجلة الجنان لحقوق الإنسان: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال القانون الدولي الإنساني، قسم حقوق الإنسان، جامعة الجنان، ع ٢، ٢٠١١
٥. ماكغولدريل كلوديا: مستقبل العمل الإنساني من منظور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، مج ٩٣، ع ٨٨٤
٦. روث ابريل ستوفلز: التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة: الإنجازات والفجوات، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ب.ع، جنيف، ٢٠٠٤

٧. خطاب السيد/ جاكوب كانبرغر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بمناسبة الذكرى الستين، لاتفاقيات جنيف، في ١٢ اغسطس ٢٠٠٩.

٨. ماكغولدريك كلوديا: مستقبل العمل الإنساني من منظور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، مج ٩٣، ع ٨٨٤، ديسمبر ٢٠١١

9. Annual Report, International committee of the Red Cross, 2014, op. cit., p. 489.

١٠. لامية اويوزيد : دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعزيز العمل الإنساني، مقالات وبحوث، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل حقوق الإنسان، مج ٤، أغسطس ٢٠١٤

١١. كرابينوهل بيبير: نهج اللجنة الدولية إزاء التحديات الأمنية المعاصرة: مستقبل العمل الإنساني والمحايد، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع ٨٥٥، ديسمبر ٢٠٠٤

١٢. عامر الزمالي: مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر: تونس ١٩٩٧.

١٣. كتيب إدماج القانون دليل الخدمة والحماية متوفره، على الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر

14. Karl Mattli; Jorg Gasser, A neutral impartial and independent approach: key to ICRC's acceptance in Iraq, op. cit, p.7

15. Lucius Cafilisch: First periodical Meeting on International Humanitarian Law, Geneva, 19-23-1-1998

- ,International Review of the Red Cross, No. 60, 1998, P.363.
16. Gabor Rona: The ICRC privilege not to testify: confidentiality action, I. Review of Red Cross, p. 845
17. Communiqué de presse 11/68 Sri Lanka: le CICR ferme ses bureaux dans le nord du pays 25-3-2011.
18. Lucius Cafilisch: First periodical Meeting on International Humanitarian Law, op. cit ٢٠٠٨

رابعاً : الاتفاقيات الدولية :

- ١ . النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر .
- ٢ . اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩ .
- ٣ . اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب .
- ٤ . ميثاق الأمم المتحدة .
- ٥ . البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩ ، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية المنعقد بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٧٧ .
- ٦ . النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر .

خامساً : المصادر من الإنترنت :

– راجع الموقع الرسمي للأمم المتحدة :

<https://news.un.org/ar/story/2024/06/1131751>

– اللجنة الدولية للصليب الأحمر: القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة . على الرابط:

<https://www.icrc.org/ar/publication/4427-international-humanitarian-law-and-challenges-contemporary-armed-conflicts>

– اللجنة الدولية للصليب الأحمر: التحديات المعاصرة أمام القانون الدولي الإنساني، متاح على الرابط التالي:

<https://www.icrc.org/ar/war-and-law/contemporary-challenges-for-ihl>

– للاطلاع على خطاب الأمين العام للأمم المتحدة:

<https://news.un.org/ar/story/2024/02/1128272>

اللجنة الدولية للصليب الأحمر: حق اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عدم الإدلاء بشهادة السرية في العمل، نشر بتاريخ ٣١/٣/٢٠٢٢.

<http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5r2aw5>

– اللجنة الدولية للصليب الأحمر: أجهزة صنع القرار باللجنة الدولية للصليب الأحمر علي موقع الإنترنت:

<http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/icrc-decision-making-structures-030706.htm>

– النظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر علي الموقع الرسمي شبكة الانترنت.

<https://www.ifrc.org/document/statutes-international-red-cross-and-red-crescent-movement>